

سوريا

تشهد كواليس ادلب جهوداً حثيثة لتنظيم «منهجية النصر» وسلوكيات «سياسية» (أ ف ب)



بذلت «جبهة النصر» جلدها مرات عديدة على امتداد السنوات السابقة. هن دون ان يغيّر ذلك شيئاً في جوهرها المتطرف. اليوم، تتسارع جهود ابو محمد الجولاني لإعادة تصدير جماعته في صورة جديدة، تطمح إلى التشبيه بـ«جماعة الإخوان المسلمين». وإذا ما رأت خطط الجولاني النور، فإنها لن تعدو كونها «تكتيكات ضرورية» وقفها ما يروج في الكواليس. مع التشدد في التزام «الجهاد» استراتيجيية ثابتة

«النصرة» تبحث عن جلد جديد ثوب «الإخوان» في الخدمة

وقد أزيلت عنها العبارات الداعية إلى «الجهاد»، وطلبت باللون الأبيض محلّ الأسود في الحيايل، وخُصّت «وزارة الأوقاف» في «حكومة الإنقاذ» رسالة إلى أئمة وخطباء المساجد، ورض الصفوف». كذلك، كُتف «المكتب الشرعي» لتابع لـ«الجناح العسكري» في «تحرير الشام» أعماله «الدوية»، ووضّح في الأسابيع الأخيرة عشرات الدعوي/ الفاتحون، فيما بوشرت حملة أعمال موشعة لحفر وتجهيز سلاسل خنادق جديدة في كثير من مناطق سيطرة «تحرير الشام»، التي يُراد لها أن «تستلم تجربة غزة»، وفقاً لما يتم تداوله في الكواليس.

يبدوان «تحرير الشام» بدات تسعي إلى «بلوغ التمكين بالموعظة الحسنة»

تنض على وجوب التزام «بث روح الجهاد في الأمة، وتحرير المسلمین على البذل والعطاء في سبيل الله... والدعوة لتحكيم الشريعة والاعتصام

«الهيئة» و«الحزب»: احتواء مؤقت

رغم الاستنغار الذي أحدثته «هبة» تنظيم «حراس الدين» قبل أسبوعين، بطريقة توحى بأن ساعة الانفجار بينه وبين «تحرير الشام» قد دنت، إلا أن



الأخرى في مواقيت تختارها بما يتناسب مع أولوياتها، وعدم الانجرار إليها إذا لم تكن مستعدة على مختلف الصعد.

العامة للخدمات الإنسانية»، بتمويل قطري معلن. ويتوخّى المشروع كسب «الحواضن الشعبية»، وجمع مئات العائلات في تجمعات سكنية تُدار بـ«أحكام الشريعة»، من دون الحاجة إلى «تحكيم السيف». وأنجز بناء أولى القرى في منطقة سرجيلاً في جبل الزاوية، وتضّم 500 شقة سكنية، فيما يستمر العمل على تشييد تجمعات مماثلة، وعلى تحسين ظروف تجمعات أخرى (موجودة سابقة) وإعادة تأهيل بناها التحتية.

واعتمدت «منهجية» أولية لإدارة «القرى النموذجية» وفق «الشريعة الإسلامية»، وقد بوشر تنفيذها أخيراً على سبيل التجربة، استعداداً لتحويلها إلى الية شاملة تطبّق في كل التجمعات المماثلة. وعمّمت «إدارة القرية» التعليمات على السكان وأصحاب المحال، وعلى رأسها «الزامية التعليم الشرعي» وإلحاق الأطفال ببرنامج «صلائي حياتي»، والالتزام أصحاب المحال بعدم بيع التبغ، وبيعاً مغلّطهم في مواقيت الصلوات الخمس. ويتوخّى «المشروع» التحول إلى «نموذج ناجح للتنمية الجهادية، وتكريس العمل على أساس خدمي دعوي». ويضع على رأس أهدافه «تعزيز البيئة الحاضنة للجهاد، وإملاك قلوب الناس، وإشراك الأهالي في تبني المشروع، والقضاء على المعاصي، وإنشاء جبل مسلم يحارب الروس والمجوس ومرترقة النظام من خلال الدعاة العاملين في المشروع».

نحو «الوئنة»؟

لم يأت صبّ الاهتمام على «التمكين» من فراغ؛ إذ تعدّه بعض «الاجتهادات الشرعية» شرطاً أساسياً من شروط «حكم الشريعة» و«إقامة الحدود». وترى تلك «الاجتهادات» أنه إذا «كان في إقامة الحدود فساد يربو على مصلحة إقامتها لم تُقم». وأن «تطبيق الحدود في حال انعدام السلطان أو ضعفه هو فرض كفاية»، ويبدو أن «تحرير الشام» في مرحلتها الراهنة باتت تسعى إلى «بلوغ التمكين بالموعظة الحسنة»، على ما تلاحظه مصادر «جهادية» مواكبة للمشهد في ادلب. وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن كواليس جهوداً حثيثة لتنظيم «منهجية النصر» بسلوكيات «سياسية» تستلهم تجارب «جماعة الإخوان». وربما تقدم هذه التفاصيل تريباً مفهوماً لإبعاد أبو اليقظان المصري عن الواجبة «الشرعية»، وكان المصري «شريعياً» في الجناح العسكري لهيئة تحرير الشام، قبل أن يستقيل في مطلع الشهر الحالي، عقب خلاف بينه وبين «قيادة الهيئة»، التي وجّهت له إنذاراً بأنه «بخالف أوامر الجماعة ولا يلتزم بالضوابط الإعلامية التي تقدّرها». وعُرف المصري بوضوحه في التعبير عن روح «المشروع الجهادي» المتطرف، خلافاً لتغيرات أخرى داخل «الهيئة»، لا تحدّ منأما في المواجهة إذا ما «دعت الضرورة». ولا تمثل هذه التغييرات سابقة في سجل «جبهة النصر»، بل هي في الواقع تأتي إحياءً لمرحلة مماثلة عرفتها «النصرة» عقب سيطرتها مع «جيش الفتح» على كامل محافظة ادلب، وفي خضمّ النقاشات التي كانت مستعرة وقتذاك حول «فك الارتباط» بتنظيم «القاعدة». وراجحت في تلك الفترة أحداثين دون اعتبار الأمن الوطني العراقي، فالح ضرورة «تشكيل جسم سياسي لجيش الفتح» يستلهم تجربة «حركة طالبان»، الأمر الذي أعيد إلى التداول أخيراً مع تغيير المصمبات (إذ لم يعد لتحالّف «جيش الفتح» وجود). وكانت «الأخبار» قد تناولت المشروع الجاري إحياءه إبان طرجه أول مرة قبل أربعة أعوام (راجع «الأخبار» 25 أيار 2015).

تقرير

دفعة أخيرة من «نازحي الباغوز»؟ «التحالف» يعدّ لإعلان «النصر»

مع عودة قوافل النازحين إلى الخروج من جيب «داعش» الأخير في بلدة الباغوز، تشير الاستعدادات على الأرض إلى رهان «التحالف» على حسم غربي، غالبه عبر قنوات التفاوض

إذ دعت «قسد» عدداً من وسائل الإعلام لتغطية وصول تلك الدفعة المنتظرة إلى نقاطها، ولم يخرج عن أي من الجهات التي تدبر المعارك والتفاوض مع «داعش» ما يجيب عن أسئلة كثيرة معقّلة، ولا سيما مصير عناصر التنظيم الباقين داخل الجيب والرافضين الاستسلام، واحتمالات تأمين خروجهم نحو بقعة جغرافية جديدة أو مواصلتهم القتال. خاصة أن الدول الأوروبية المعنية مباشرة بهذا الملف لا تزال تائهة بين الخيارات المطروحة على الطاولة، والمحدّدة بجدول زمني ضيق يراعي الانسحاب الأميركي من مناطق شرقي الفرات. وعلى رغم ضبابية المعلومات حول أعداد المقاتلين والمدنيين الموجودين داخل جيب «داعش»، اعربت الأمم المتحدة عن خشبتها على مصير أفراد «نحو مئتي عائلة» محاصرة هناك تحت نفوذ التنظيم و«ضربات جوية مكثّفة»، ودعت «لجنة حقوق الإنسان» الأممية إلى فتح «ممرات أمنة» لهم، مشيرة إلى أن احتجازهم «جريمة حرب من جانب داعش». وفي موازاة هذه الدعوات، نفت الأمم المتحدة مشاركتها في فتح معبرين للنازحين في مخيم الركبان نحو مناطق سيطرة الحكومة السورية. مشددة على ضرورة أن «تراعي أي عودة أو انتقال لقاطني الركبان المبادئ الأساسية، بما فيها العودة الطوعية». ويبدأ العمل عبر المعبرين منذ صباح

يصبّ «التحالف الدولي» كامل جهده، بدفع أميركي، على إنهاء وجود «داعش» في بلدة الباغوز، وإعلان «النصر» المؤجّل. ونجحت قنوات التفاوض بين «التحالف» والتنظيم في إخراج دفعة جديدة من المدنيين إلى خارج مدنيين ومقاتلين من داخل الجيب المحاصر بقي خارج نطاق التداول الإعلامي، كما جرت العادة. ولكن استعدادات «قوات سوريا الديمقراطية» و«التحالف» تشير إلى رهانهما على إخراج «الدفعة الأخيرة» من الباغوز في غضون اليوم أو الغد، واحتمال إعلان انتهاء العمليات العسكرية بعدها.

تقرير

استنغار أهني على الحدود

15 ألفاً ينتظرون الانتقال إلى العراق

القتال الدائر بين «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) والتنظيم «داعش» في بلدة الباغوز السورية بات في أستانه الأخيرة. تطور قد يدفع واشنطن في غضون ساعات، إلى إعلان «انتهاء العمليات العسكرية»، ومن ثم «الانتصار» على أكثر التنظيمات تطرّفاً في العالم. هذا المشهد ترى بغداد نفسها من أول المشهد به، وفق ما جدد التأكيد أمس رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، حيث قال إن «العالم بات أكثر أمناً وسلاماً، بسبب التصحيحات الكبيرة التي بذلها العراقيون في القضاء على داعش».

اهتمام بغداد بتصلب بالدرجة الأولى بمستقبل مسلحي «داعش»، وخصوصاً العراقيين منهم وعوائلهم، وإمكانية انتقالهم من الشرق السوري إلى الغرب العراقي. وفقاً للمعلومات «الأخبار»، فإن خطة التعامل العراقية مع هذا الملف تتضمن مسارين: «فك الارتباط» بتنظيم «القاعدة» وراجحت في تلك الفترة أحداثين دون اعتبار الأمن الوطني العراقي، فالح ضرورة «تشكيل جسم سياسي لجيش الفتح» يستلهم تجربة «حركة طالبان»، الأمر الذي أعيد إلى التداول أخيراً مع تغيير المصمبات (إذ لم يعد لتحالّف «جيش الفتح» وجود). وكانت «الأخبار» قد تناولت المشروع الجاري إحياءه إبان طرجه أول مرة قبل أربعة أعوام (راجع «الأخبار» 25 أيار 2015).

نفت واشنطن أن تكون قد نقلت أي عائلة من سوريا إلى العراق

التف، نحو مناطق سيطرة الجيش السوري. ولم تستجب أي من الوكالات الدولية لدعوة من دمشق وموسكو، للمشاركة في تسهيل عملية عبور النازحين من المخيم، ونقلهم إلى مناطق سكنهم الأصلية.

وحضر الوجود العسكري الأميركي مستشارة الرئيس السوري، بثينة شعبان، خلال مشاركتها في «منتدى فالداي» في موسكو، إذ رأت أن «قوات الاحتلال الأميركي تحمي الإرهابيين في منطقة التنف، وتستهدف وحدات الجيش العربي السوري لعرقلة تحريرها للمنطقة». وأضافت المستشارة أن «المحاولات الأميركية لإقامة دويلة» في شرقي الفرات محكومة بالفشل، مجددة تعهد دمشق بتحرير كامل الأراضي



من مخيم الهول في المنطقة الشرقية من ادلب، نحو مناطق سيطرة الجيش السوري

ومنازلهم، من دون التحقيق معهم أو استجوابهم. أما السراي الثاني، الذي تديّنه رئيس الوزراء، فهو نقل هؤلاء إلى مخيمات جاهزة محايدة للحدود، على أن تبدأ القوات الأمنية إثر ذلك تحقيقاتها، ومن ثم إحالة من يثبت تورطه في عمليات إجرامية إلى الجهات الأمنية والقضائية المختصة، فيما يُعاد دمج بقية المحتجزين با مجتمعاتهم فور الانتهاء من الخطوات القانونية.

عملية تسليم هؤلاء، الذين يُقدّر عددهم بحسب بعض التقارير بمئات الألاف شخص ما بين رجال ونساء واطفال، ستجري على مسارين: الأول قيام «قسد» بعد التنسيق مع الجانب الأميركي، بتسليم بغداد المحتجزين لديها. والثاني، قيام الجانب الأميركي بتسليم نظيره العراقي المحتجزين لديه بشكل مباشر. لكن الغانم با الأعمال في السفارة الأميركية في بغداد، جوي هود، نفى، وجود «خطة لنقل عوائل داعش من سوريا إلى العراق»، لافتاً إلى أن «قسد سلمت العراق بغداد المحتجزين لديها. داعش» مستعداً بـ«أننا سنساعد في هذا الملف إذا طلب منا ذلك».

أمثناً، يتواصل العمل على ترجمة توجيهات مجلس الأمن الوطني «الأخبار»، فإن خطة التعامل العراقية مع هذا الملف تتضمن مسارين: «فك الارتباط» بتنظيم «القاعدة» وراجحت في تلك الفترة أحداثين دون اعتبار الأمن الوطني العراقي، فالح ضرورة «تشكيل جسم سياسي لجيش الفتح» يستلهم تجربة «حركة طالبان»، الأمر الذي أعيد إلى التداول أخيراً مع تغيير المصمبات (إذ لم يعد لتحالّف «جيش الفتح» وجود). وكانت «الأخبار» قد تناولت المشروع الجاري إحياءه إبان طرجه أول مرة قبل أربعة أعوام (راجع «الأخبار» 25 أيار 2015).

السورية. وانتقدت شعبان «الاحتلال التركي»، فيما ثفنت الدور الروسي في الملف السوري. وبالتوازي، اعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن «لا فرص لنجاح أي قرار تتخذه الولايات المتحدة الأميركية بمفردها، حول إنشاء منطقة أمنة» في شمال شرق سوريا، لافتاً إلى أن مستشارة الرئيس السوري، بثينة شعبان، خلال مشاركتها في «منتدى فالداي» في موسكو، إذ رأت أن «قوات الاحتلال الأميركي تحمي الإرهابيين في منطقة التنف، وتستهدف وحدات الجيش العربي السوري لعرقلة تحريرها للمنطقة». وأضافت المستشارة أن «المحاولات الأميركية لإقامة دويلة» في شرقي الفرات محكومة بالفشل، مجددة تعهد دمشق بتحرير كامل الأراضي



من مخيم الهول في المنطقة الشرقية من ادلب، نحو مناطق سيطرة الجيش السوري

ومنازلهم، من دون التحقيق معهم أو استجوابهم. أما السراي الثاني، الذي تديّنه رئيس الوزراء، فهو نقل هؤلاء إلى مخيمات جاهزة محايدة للحدود، على أن تبدأ القوات الأمنية إثر ذلك تحقيقاتها، ومن ثم إحالة من يثبت تورطه في عمليات إجرامية إلى الجهات الأمنية والقضائية المختصة، فيما يُعاد دمج بقية المحتجزين با مجتمعاتهم فور الانتهاء من الخطوات القانونية.

عملية تسليم هؤلاء، الذين يُقدّر عددهم بحسب بعض التقارير بمئات الألاف شخص ما بين رجال ونساء واطفال، ستجري على مسارين: الأول قيام «قسد» بعد التنسيق مع الجانب الأميركي، بتسليم بغداد المحتجزين لديها. والثاني، قيام الجانب الأميركي بتسليم نظيره العراقي المحتجزين لديه بشكل مباشر. لكن الغانم با الأعمال في السفارة الأميركية في بغداد، جوي هود، نفى، وجود «خطة لنقل عوائل داعش من سوريا إلى العراق»، لافتاً إلى أن «قسد سلمت العراق بغداد المحتجزين لديها. داعش» مستعداً بـ«أننا سنساعد في هذا الملف إذا طلب منا ذلك».

أمثناً، يتواصل العمل على ترجمة توجيهات مجلس الأمن الوطني «الأخبار»، فإن خطة التعامل العراقية مع هذا الملف تتضمن مسارين: «فك الارتباط» بتنظيم «القاعدة» وراجحت في تلك الفترة أحداثين دون اعتبار الأمن الوطني العراقي، فالح ضرورة «تشكيل جسم سياسي لجيش الفتح» يستلهم تجربة «حركة طالبان»، الأمر الذي أعيد إلى التداول أخيراً مع تغيير المصمبات (إذ لم يعد لتحالّف «جيش الفتح» وجود). وكانت «الأخبار» قد تناولت المشروع الجاري إحياءه إبان طرجه أول مرة قبل أربعة أعوام (راجع «الأخبار» 25 أيار 2015).